

Distr.: General
1 March 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

البند ١٣٤ من جدول الأعمال

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل
عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

تنفيذ الفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٣٢٣/٥٧

مذكرة من الأمين العام

١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٣٢٣/٥٧ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، إعادة ٥٠ في المائة من صافي النقدية المتاح للائتمان إلى الدول الأعضاء في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، ومقداره ٨٤ ٤٤٦ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة، بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، وقررت أن ترجى إعادة نسبة الـ ٥٠ في المائة المتبقية حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤ فيما يتعلق بأرصدة بعثة الأمم المتحدة في هايتي؛ وفريق مراقبي الأمم المتحدة في أمريكا الوسطى وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور؛ وقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي؛ وقوة الأمم المتحدة للحماية، وعملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا، وقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، ومقر قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة؛ وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية وفريق دعم الشرطة المدنية؛ وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا؛ وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أوغندا ورواندا وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا؛ وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان؛ وفريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا.

٢ - وبلغ صافي النقدية المتاح للائتمان إلى الدول الأعضاء ٥٧ ٣٩٩ ٠٠٠ دولار في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤، على النحو المبين أدناه.



الوضع النقدي الموحد لبعثة الأمم المتحدة في هايتي، وفريق مراقبي الأمم المتحدة في أمريكا الوسطى/بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، وقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، ومقر قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية/فريق دعم الشرطة المدنية، وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا/بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أوغندا ورواندا/بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى رواندا، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان، وفريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيا في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ	الفئة
٣٧١ ٢٠٣	الأصول النقدية
١٥٣ ٠٥٤	ناقصا: الخصوم
٤٣ ٧٥٠	ناقصا: المبلغ المقرر إعادته إلى الدول الأعضاء ^(أ)
١٧٤ ٣٩٩	الرصيد النقدي المتاح للائتمان إلى الدول الأعضاء في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣
١١٧ ٠٠٠	ناقصا: القروض المستحقة المقدمة منذ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ ^(ب)
٥٧ ٣٩٩	الرصيد النقدي المتاح للائتمان إلى الدول الأعضاء في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤

(أ) تمثل المبالغ حصة كل من الدول الأعضاء في الرصيد النقدي المتوفر من مقر قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة في هايتي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ التي لا تزال مستحقة في انتظار استلام أنصبتها المقررة لتمويل مخزون النشر الاستراتيجي (قرار الجمعية العامة ٥٦/٢٩٢ المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢).

(ب) تمثل قروضا تبلغ ١٥٢ مليون دولار مخصصا منها المبالغ المسددة التي تبلغ ٣٥ مليون دولار.

٣ - ومنحت قروض يبلغ مجموعها ١٥٢ مليون دولار، في الفترة ما بين ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ و ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤، لضمان استمرار عمليات بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (٦٥ مليون دولار)، وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (٩ ملايين دولار)، والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (٥٠ مليون دولار)، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (٢٨ مليون دولار). وجاءت تلك القروض نتيجة نقص شديد في الرصيد النقدي المتوفر لدى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، والمحكمتين، يعزى إلى عدم سداد جزء

كبير من الأنصبة المقررة، مما هدد قدرة تلك العمليات على الاستمرار. وإثر استلام الاشتراكات، دُفع مبلغ ٣١ مليون دولار للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومبلغ ٤ ملايين دولار للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ويتوقف سداد القروض كلياً على استلام الأنصبة غير المسددة.

٤ - وفي ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤، بلغ الرصيد النقدي المتاح في صندوق احتياطي عمليات حفظ السلام ٧٤ مليون دولار (انظر A/58/724). وإذا أضيف هذا المبلغ إلى المبلغ المتاح حالياً في الحسابات الخاصة للبعثات المنتهية على النحو المبين أعلاه ومقداره ٥٧,٤ مليون دولار، يصبح المجموع هو ١٣١,٤ مليون دولار.

٥ - وأنشأ مجلس الأمن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٤ (القرار ١٥٢٨ (٢٠٠٤))، وأعلن في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤ استعداداً لإنشاء قوة لبعث الاستقرار في هايتي (القرار ١٥٢٩ (٢٠٠٤)). وقد يتم تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية لفترة ١٢ شهراً إضافية بعد ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤، وتجري المناقشات حالياً بشأن عمليتين محتملتين للأمم المتحدة في بوروندي والسودان. وسيترتب على كل هذا احتياجات نقدية فورية قبل أن تكون الجمعية العامة في وضع يمكنها من استعراض الميزانيات ذات الصلة والمبالغ المقرر توزيعها والموافقة عليها. وعلاوة على ذلك، هناك فاصل زمني كبير بين الموافقة على الأنصبة المقررة وجمع الاشتراكات.

٦ - ولذلك، ستكون هناك حاجة إلى استخدام الرصيد النقدي المتوفر من البعثات المنتهية (٥٧,٤ مليون دولار) والمبلغ المتاح في صندوق احتياطي عمليات حفظ السلام (٧٤ مليون دولار) لتلبية الاحتياجات النقدية الفورية لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والبعثتين المحتملتين المذكورتين في الفقرة السابقة. وفي ظل هذه الظروف، يملئ الحذر إرجاء إعادة مبلغ ٤٤٦ ٠٠٠ ٨٤ دولار الذي يمثل ٥٠ في المائة من صافي النقدية المتاح للائتمان إلى الدول الأعضاء في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. ويقترح الأمين العام أن تعود الجمعية العامة إلى بحث هذه المسألة في الجزء الرئيسي من دورتها التاسعة والخمسين.